

العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية: إطار للتفكير في الواقع والمستقبل

جميل مطر

مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - القاهرة.

الحديث عن مستقبل العلاقات بين الدول الخليجية العربية والدول العربية غير الخليجية فيه، مجازفتان كبيرتان ومجازفات صغيرة كثيرة. أما المجازفتان الكبيرتان فإحداهما التعرض للمستقبل، وثانيتهما الحساسية الحتمية لكتابة فيها قدر من الصراحة عن موضوع لا يناقش بصراحة إلا نادراً. وبسبب صعوبة التعرض للمستقبل وحساسية التعرض للعلاقات العربية - العربية، وبخاصة بين الدول الخليجية العربية والدول غير الخليجية العربية، لن يكون هناك بد من الانزلاق نحو تعميمات كثيرة كوسيلة لتقريب الأفكار إلى القارئ وتسهيل مهمة السرد والتحليل.

مشكلة المستقبل، أو بمعنى أدق، مشكلة الكتابة عن مستقبل أي تطور أو علاقة هي في أننا نعيش منذ عشر سنوات أو عشرين سنة على أقل تقدير في هذا المستقبل، نعيش تطورات ما بعد الصناعة، وما بعد الحرب الباردة، وما بعد الحداثة. وفي عالمنا العربي تحديداً نعيش كل هذا ونعيش في الوقت نفسه عصر ما بعد المرحلة الثورية.. أو الراديكالية، وما بعد اقتصاد الدولة الرأسمالية أو اقتصاد الدولة الاشتراكية، أي عصر ما بعد احتكار الدولة للاقتصاد، ونعيش عصر مناهضة احتكار الدولة في الاقتصاد كما في مجالات كثيرة أخرى. ونعيش بشكل خاص عصر ما بعد حرب الخليج الثانية. لا عصر من هذه العصور تبلور «عربياً» في صورة مؤكدة واضحة. معظمها عصور تبدو كما لو كانت تستقي شرعيتها من الماضي فتتسمى بأسماء أحداث وقعت وانتهت، بينما كلها - في حقيقة الأمر - مراحل في عصور قادمة لا تجرؤ بعد على تبني أسماء أو عناوين أو هويات جديدة. القديم لا يريد أن يغادر والجديد لا يتوقف عن الزحف.

١ - القديم الذي لا يغادر

نتعسف بعض الشيء عندما نستعمل تعبير «عربي خليجي».. و«عربي غير

خليجي»، وذلك لأن الخليجيين ليسوا شيئاً واحداً ولا غير الخليجيين شيء واحد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لأن العرب الخليجيين والعرب غير الخليجيين أكثر شبهاً بعضهم لبعض منهم لآخرين غير عرب. ومن ناحية ثالثة لأن الاختلافات داخل الشعب العربي الواحد قد تكون أكثر وأعمق من الاختلافات بين شعب عربي خليجي وشعب عربي غير خليجي. فالتقاليد السائدة في بعض نواحي صعيد مصر تجعل هذه النواحي أقرب إلى الخليج العربي منها إلى بعض نواحي دلتا مصر أو أقصى جنوبها. هذه المواصفات الخاصة هي التي تجمع أو تفرق بين المصريين والشوام وبين المشاركة والمغاربة وبين أهل البادية في سوريا وأهل الساحل في اللاذقية وأهل الحضر في دمشق، وهي التي تجمع أو تفرق بين سكان الجنوب أو الداخل في تونس وسكان الساحل، وبين الغزاويين والتلاحمة في فلسطين، وبين الحجازيين والنجديين، وبين الحضارمة وغيرهم في اليمن. بمعنى آخر لا معنى كبيراً أو مغزى مهماً لتضخيم الاختلافات في الملبس أو العادات أو التقاليد أو اللهجات بين عرب الخليج وعرب أي إقليم آخر، إلا إذا كان هذا التضخيم مقصوداً لذاته. وأحياناً ما يكون، وكثيراً ما كان. وستبقى هذه الاختلافات وسيبقى التضخيم مقصوداً لذاته ومتعمداً في أحيان كثيرة أو قليلة.

وستظل الموروثات متحركة في سلوكيات كثيرة، كما هو الحال عند شعوب أخرى. الفرنسيون ورثوا الشكوك في الألمان ولن تفلح في إزالتها خطوات التقدم الهائلة نحو الاندماج الأوروبي، فقد وجدنا هذه الشكوك مستنفرة إلى حدودها القصوى في مؤتمر قمة نيس عندما كانت فرنسا الدولة - الرئيس في الاتحاد الأوروبي. وما زالت راسخة نظرة العربي ابن الصحراء إلى العربي ابن الفلاح، ونظرة العربي ساكن المدينة إلى العربي ساكن القرية، ونظرة العربي لابس الدشداشة إلى نفسه حين يرتدي البذلة الأوروبية، وانعكاس ما يرتدي على سلوكه تجاه العربي الآخر. تغيرت مستويات المعيشة، وبقيت سلوكياته على حالها. بقيت أنماط سلوك لا تتغير مثل أساليب التفاوض والحوار مع الآخر، والآخر يختلف عن الآخر.. فحوار الخليجي مع الخليجي يختلف عن حوار الخليجي مع العربي غير الخليجي، ويختلف عن حوار مع الأجنبي الأوروبي، وهذا يختلف عن حوار مع الأجنبي الآسيوي. أما العربي غير الخليجي فكثير مما في قديمه كذلك لم يتغير، وبخاصة حوار مع عرب الجزيرة.. خليجيين وغير خليجيين. ثابت هنا ولم يتغير كثيراً نمط العلاقة بين المستعربة والعرب، بين إسلام توطن وإسلام المنشأ والأصل، بين عقل يمثل الشك النسبي وعقل يمثل شكوكاً أكثر. هذا القديم - هنا وهناك - لا يريد أن يغادر أو يتوقف عن إلقاء ظله على كل العلاقات بين الدول الخليجية العربية وغير الخليجية.

٢ - إرادة التمايز

ستبقى الاختلافات، وستتسع لأسباب متعددة أرجو أن تتسع هذه الورقة لمناقشتها جميعاً، ولكن سبباً نسبياً بارزاً يستحق المعالجة المنفردة قبل أن تنتقل الورقة إلى نقطة أخرى، وهو الرغبة في التمايز أو إرادة التمايز، إذ تعرضت المنطقة العربية لتفاوتات كثيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية.. استغلتها طبقات أو فئات لها مصالح، ومنها مثلاً الطبقات أو المؤسسات الحاكمة. فقد أراد المصريون في غالب الأوقات التأكيد

على الفروق الثقافية التي تفصلهم عن شعوب عربية أخرى. ولم يكن اللبنانيون أقل تواضعاً في هذا المجال في مراحل معينة. وهكذا كان التونسيون في مراحل أخرى. ثم جاء دور الخليجيين مؤكدين على الفروق الاقتصادية والمادية والمعيشية. وأخذت إرادة التمايز أشكالاً متعددة في ظروف متباينة. ففي ظروف الصراع مع إسرائيل تعمدت الحكومات العربية، على المستوى الرسمي، أن تفرق بين دول المواجهة ودول المساندة. وفي ظروف أخرى حاول الحكام العراقيون مع الأردنيين التمييز بين دول في حاجة للأمن ودول تستطيع ضمان الأمن، فدعوا لإقامة مجلس تعاون ثلاثي ثم رباعي. في أوقات أخرى كانت الطبقات الحاكمة، أو السياسية عموماً، تسعى لتأكيد الاختلاف بحسب النوع وداخل النوع: ملكيون وجمهوريون.. والملكيون ملوك وأمراء وشيوخ، والجمهوريون ثوريون وعقلانيون ومعتدلون.. وهكذا.

بمعنى آخر، ليست الفوارق في حد ذاتها ولكن التأكيد عليها وإرادة تضخيمها من أهم مكونات فهم العلاقات العربية - العربية والنظام العربي بشكل عام. هذا العامل، أي إرادة التمايز، لا يقلل بأي حال من شأن الاختلافات الموضوعية كعامل مهم في فهم العلاقات العربية - العربية. فوجود النفط أو عدمه مصدر اختلاف حقيقي، وليس بحاجة كبيرة إلى تضخيمه عن طريق إرادة التمايز، ومع ذلك فالإرادة قائمة وفاعلة. والبناني الاجتماعي مصدر اختلاف آخر. فالمجتمعات ذات الطبيعة القبلية مختلفة سلوكياً عن المجتمعات الخالية تقريباً من أي تشكيلات قبلية، وكلاهما مختلف عن مجتمعات تجمع بين الاثنين. وسواء حدث تضخيم في التمايز أو لم يحدث، وفي الغالب يحدث، يبقى هذا الاختلاف أحد أهم عوامل فهم تطور العلاقات العربية - العربية، لأسباب كثيرة ليس أقلها شأناً تأثيره في عملية صنع القرار في القضايا الواقعة ضمن حيز العلاقات العربية - العربية.

يظل السؤال الباحث عن إجابة معلقاً. هل إرادة التمايز خاصية عربية تنفرد بها العلاقات العربية - العربية؟ أم أنها أحد متغيرات النظام الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام؟ أم أنها وإن كانت خاصية دولية إلا أن العرب يبالغون في ممارستها في علاقاتهم البينية، ويبالغون أحياناً في تجاهلها في علاقاتهم الدولية؟

٣ - النخب البريزماتية

البريزماتية مفهوم استخدمه علماء السياسة والاجتماع السياسي منذ عقود للدلالة على المجتمعات أو النظم السياسية التي حاولت الانعتاق من «القديم» أو التقليدي واقتحام «الحديث» أو العصري فأنحشرت في مكان ما بين الاثنين، لا هي نجحت بالانعتاق ولا

هي أفلحت في الاقتحام، وبقيت معلقة تتلقى «المدخلات العصرية» وتخرجها حزمة مختلفة تماماً، حيث خصائص القديم مختلطة ببعض خصائص الحديث. وتخرجها في الغالب في شكل حزم من المتغيرات متنافرة ومشوهة وليست متكاملة أو مندمجة. كانت هذه المقدمة ضرورية قبل طرح تصوري عن عملية صنع القرار السياسي المتعلق بعلاقات الدولة العربية بدولة عربية أخرى وكيف أنه ينطبق عليها المفهوم نفسه (مفهوم البريزماتية)، بمعنى أن المدخلات «العصرية» مثل النظام الدولي، وكذلك النظام «العالمي» (Global) ومؤسساتهما كمنظمة التجارة الدولية والأمم المتحدة واتفاقات نزع السلاح وميثاق حقوق الإنسان، كلها قائمة وموجودة في صلب عملية صنع القرار في أي عاصمة عربية. وإلى جانبها تماماً، وبالكثافة نفسها وربما أكثر، حزمة المكونات «القديمة»، مثل الاعتبارات الشخصية، وعدم الثقة، والسيادية، والانفعالية، وعدم احترام المواثيق والوثائق، والتدخل استناداً إلى الحدود السياسية الخائلية (Virtual) وليس طبقاً للحدود السياسية (العصرية).. هذه الدولة التي تستطيع أحياناً من دون مشقة كبيرة أن تتعامل مع العالم الأجنبي، أي غير العربي، طبقاً لمعايير ومتغيرات عصرية، لا تستطيع أن تتعامل مع أقطار الوطن العربي «الشفيفة» بالمعايير نفسها. وما يصدر عنها في نهاية الأمر لا يخرج عن كونه حزمة من المدخلات العصرية مختلطة بثوابت أو مدخلات غير عصرية وبمدخلات شديدة الخصوصية والشخصانية، وبأطياف وأوهام يبتثها المستشارون والمقربون من الحاكم سواء من العرب أو من الأجانب.

هذه البريزماتية في السلوك السياسي العربي تزداد مع كل تقدم في عمر صانع القرار، إذ أنه بعد فترة طويلة في الحكم يهيمن على أذهان صانعي القرار الاقتناع بأن خبرتهم بسبب طول تجاربهم أهم من أي عامل آخر. هنا يتضاعف أثر البريزماتية التي لم تتخل عن صاحبها وهو حاكم ناشئ، فإذا بها تتدعم وهو كبير بعامل الخبرة والتجربة.

٤ - لا عاصم من الخلافات

الخلافات بين الدول، وقبلها منذ أن كانت الدول كيانات بأسماء ومواصفات متعددة، جزء أصيل في النظام الدولي وعلامة من علامات حيويته وسبب من أسباب تطوره ربما نحو الأفضل في الأجلين المتوسط والطويل، أو نحو الدمار النصفى أحياناً وشبه الشامل أحياناً أخرى في الأجل القصير. فالخلافات تدفع للإبداع في صنع وسائل التقليل منها ووضع مواثيق اتفاقات تحد من انتشارها وتوسعها وروادع تمنع أو تحاول أن تمنع تدهورها فلا تتحول حروباً كامنة ومدمرة. قد لا أتفق كل الاتفاق مع القائلين بأن الحروب لا تنشب بين دولتين يقوم نظام الحكم في كل منهما على المؤسسات وتعتنق كل منهما الديمقراطية.. مبدأ وعقيدة وحكماً. فكثير من الحروب نشبت وأحد طرفيها على الأقل متوفرة فيه هذه الشروط، كما حدث في الحربين الأعظم الأولى والثانية، وكما حدث ويحدث حتى الآن في الحروب الاستعمارية والاستيطانية. ومع ذلك فإنني لا أرفض هذا الطرح على إطلاقه. فالمؤسسات، إن وجدت، قد تلعب دور العاصم ضد افتعال خلافات لأغراض «شخصية» أو تحت ضغوط أوهام وإيحاءات من خارج النظام والمجتمع والدولة، أو من أقلية في النخبة الحاكمة لها مصالحها في إشعال

خلاف. وهكذا الديمقراطية. فالنقاش الحر قد يمتص الخلاف قبل اشتعاله نزاعاً أو صراعاً ثم حرباً، وتبادل الرأي يكشف عن جوانب في التصالح تحقق فوائد لا يحققها الخلاف قبل أن يتدهور نزاعاً ثم ينفجر صراعاً.

والعرب يختلفون عن شعوب كثيرة لم تفلح بعد في إقامة مؤسسات أو تبني أساليب ديمقراطية تنفع كرادع للخلافات أو عاصم منها. بل أكاد أقول إن وضع الأقطار العربية لعله الأسوأ أو بين الأسوأ. فنحن حين ندرس العلاقات بين الدول الأفريقية، ونتعمق في مصادر الخلافات في سياساتها وسلوكياتها، نلاحظ أن مصادر الخلافات أكثر كثيراً من مصادر الخلافات في العلاقات بين الدول العربية وداخل مجتمعاتها، ولكن «العواصم» (جمع عاصم) من انزلاق الخلافات إلى العنف أيضاً كثيرة. صحيح أن المؤسسات العصرية، على مستوياتها القارية والمجتمعية كافة، غير موجودة، أو نادرة، أو معطلة، إلا أن المؤسسات القبلية

والتقليدية لم يصبها إلى حد كبير التدمير أو التشويه الذي أصاب المؤسسات التقليدية في الوطن العربي. ويشهد الواقع الراهن في أفريقيا أن انفجار الخلافات فيها وتصاعد معدلات العنف داخل الدولة وبين الدول يتزامن مع عودة الاستعمار والتدخل الغربي. والعودة هذه المرة تأخذ صورة

العرب يختلفون عن شعوب كثيرة
لم تفلح بعد في إقامة مؤسسات
أو تبني أساليب ديمقراطية تنفع
كرادع للخلافات أو عاصم منها. بل
أكاد أقول إن وضع الأقطار العربية
له الأسوأ أو بين الأسوأ.

«العولة»، بشكل خاص، ويتزامن مع جهود قوى العولة الدولية تجنيد وكلاء لها ينفذون أهدافها المحلية، هذا بالإضافة إلى تجدد المنافسة بين الدول الغربية لوضع تقسيم جديد لأفريقيا يتناسب مع توازنات القوى الدولية في ظل هيمنة القطب الأمريكي، أو ضد هذه الهيمنة.

الفارق بين أفريقيا والوطن العربي، أن الدولة (أو السلطة) في أفريقيا أضعف من الدولة أو السلطة في الوطن العربي. بمعنى آخر، استطاعت السلطة المركزية في الدولة العربية أن تخضع القبيلة لسيطرتها. ونجحت بمنع أو الإقلال من الخلافات بين القبائل، ولكنها في الوقت نفسه أضعفت كفاءة هذه القبائل وقدرتها على تسوية خلافاتها بطرقها الخاصة وأساليبها التقليدية. هنا استمرت الخلافات بين القبائل عبر الحدود، فأصبحت «خلافات دولية»، وفي الوقت نفسه وقع على عاتق هذه الدولة أو تلك أو كليهما مسؤولية حل هذه الخلافات «غير العصرية» بالطرق والأساليب العصرية، أي في المجالس والمؤتمرات والمحاكم الدولية والإقليمية.

من ناحية أخرى، كان التوازن بين القبائل أو بين الكيانات السياسية التي قامت قبل عصر الدولة العصرية عاصماً من الخلافات، أو مساعداً في التسوية. صارت الدولة العصرية تفتقر إلى هذا التوازن التقليدي المرن وحل محله توازن القوة الإقليمي المرتبط منذ نشأته بتوازن القوة الدولي. ولكن توازنات القوة الحديثة تختلف عن التوازنات التقليدية في أنها وإن كانت كاتمة للعنف إلا أنها قليلة الكفاءة إذا تعلق الأمر بدورها في

تسوية الخلافات وبناء الثقة وتشجيع الاندماج القائم على النيات والمصالح المتبادلة في الأقاليم التي تسود دولها المؤسسات التقليدية.

وكما أنه لا توجد عوامل ثابتة كافية تعمل ضد نشوب الخلافات السياسية، كذلك وبالمنطق نفسه أو ربما للأسباب نفسها، لا توجد عوامل ثابتة كافية تعمل لصالح التعاون بين الأقطار العربية. ففي واقع الأمر لم ينجح تقليد أو عرف معين ولا مؤسسة تقليدية أو حديثة بصنع نسيج اجتماعي وثقافي متناسق يجمع في ثناياه وفي تسامح وانسجام هذه التعددية النموذجية في المنطقة العربية. فمثل هذا النسيج أو السياق أو الإطار لن تصنعه إلا عوامل ثابتة، تعمل جميعها ضد نشوب الخلافات، وعوامل أخرى لتشجيع التكامل والاندماج. بعض هذه العوامل قائم ولكنه ما زال ضعيفاً إذا قورن بالعوامل المشجعة للتفكك والبعثرة. ومن هذه العوامل مثلاً بشائر طبقة وسطى وملتزمة ولها مصالح عابرة للحدود السياسية والحدود «الحضارية» والحدود المذهبية. ومنها أيضاً بيروقراطية «إقليمية» عابرة للحدود تزداد عدداً ومهام وابتعاداً عن النفوذ المباشر لمراكز القرار السياسي في بلادها.

٥ - روابط قوية وأربطة رخوة

كثير من الروابط العربية قد تكون قوية، ولكن الأربطة - التي تدعم هذه الروابط أو تحميها وتحافظ عليها لتنمو وتنضج - ضعيفة، إن وجدت. نكتب عادة عن روابط قائمة بين شعوب العرب أقوى وأكثر عدداً من الروابط القائمة بين شعوب أوروبا، وهي شعوب حققت تكاملاً متقدماً. وفي أحيان أخرى تبدو الروابط القائمة بين شعوب العرب أقوى وأكثر تنوعاً من الروابط القائمة

داخل مجتمع أو دولة مثل الاتحاد الروسي، أو مثل إندونيسيا أو باكستان، قبل الانفراط، وربما أيضاً بعده. ويبدو لي من متابعة حركات الاندماج وبناء الأمم أنه يحدث أحياناً أن تكون الأربطة أهم من الروابط. فالروابط التاريخية التي يوجزها عنوان من نوع «دولة عمرها ثلاثة أو أربعة آلاف عام» تبدو للسامع أو القارئ رابطة قوية. أمة واحدة تعيش من دون انقطاع على أرض ثابتة تحت سماء لا تتغير آلاف السنين، عاصرت

لا يكفي أن نقول إن التدخل مستمر في شؤون هذا القطر العربي أو ذاك، وفي علاقاته بأشقائه، إذ يجب أن نعترف بأن "هذا القطر العربي أو ذاك" لم يتوقف عن محاولة توجيه الدعوة إلى قوة عظمى أو أخرى لاختراقه بالتدخل المتقطع أو بغيره.

خلالها غزوات عظمى، وتعرضت لأزمات وكوارث عظمى، وحققت انتصارات ونهضات وانتكاسات عظمى، هي أمة يرتبط أهلها برابطة أو بعروة وثقى. هكذا يبدو الأمر لأول وهلة. ولكن الحقيقة أحياناً تكون شيئاً آخر. فالرابطة العظمى، إن لم تجد من يحافظ عليها ويحميها، وينعش ذاكرتها، ويقوي دفاعاتها، ويغذي مكوناتها، ويحافظ على هوامشها، ويخفي مواقع ضعفها، أي إن لم تجد رابطاً أو أربطة قوية، ستتحول إلى شعار أو رمز خطره أكثر من خيره.

إن إحدى سلبيات النظام العربي، وواحدة من أهم سلبيات القطر العربي، صغيراً كان أم كبيراً، عدم اهتمامه بابتكار وصنع وصيانة الأربطة اللازمة لحماية روابطه الإقليمية أي القومية والإسلامية، وحماية روابط مجتمعه الاجتماعية والسياسية والثقافية.. بل روابط مجتمعه التاريخية والتقاليدية والتراثية، أي روابط حضارته وهويته ومكونات شخصيته. هنا يهملنا لأغراض هذه الورقة الروابط الإقليمية وأربطتها. لنأخذ مثلاً واحداً ولكنه الأبرز والأهم. فالجامعة العربية أحد أهم الأربطة التي ابتكرها أو اقتبسها عقل عربي بهدف دعم وحماية الروابط الإقليمية العربية. هذا الرباط المصطنع لم يكن جزءاً من تراثنا ولا تقاليدنا. فهو ابتكار ينتمي إلى عصر حداثة وأهدافه كلها حديثة ومنها تحقيق تنسيق وتكامل، ولكن أهمها رعاية الروابط التاريخية والتراثية والعاطفية التي دفعت إلى الظن بوجود أمة عربية. وكان، أو ما زال، من أهدافها إقامة روابط جديدة تدعم الروابط التاريخية والعاطفية ووضع مبادرات ومواثيق واتفاقيات تخلق نسيجاً قوياً يقاوم الانفراط. ربما كان في ذهن مبتكر أو مقتبس فكرة إقامة جامعة الدول العربية صنع رباط قوي يشد الروابط إلى بعضها، وهو بعينه، وبحالته الراهنة الرباط الذي أساءت الحكومة العربية استخدامه أو تعمدت إهماله وجعلته مثل غيره من الأربطة - وهي كثيرة - رباطاً رخواً.

والرباط إذا ارتخى، ليس أقل ضرراً من الرابطة إذا تحللت أو تراكم عليها النسيان تعمداً أو إهمالاً. الرابطة وحدها لا تصنع الكثير في عالم متشابك المتغيرات. الرابطة تصنع الكثير إذا وجدت رباطاً يشدها إلى رابطة ثانية ورابطة ثالثة وهكذا، فينشأ المناخ أو الإطار الذي يصعب فيه نشوب الخلافات، وإن نشبت يصعب تصاعدها وتصعيدها، وإن تصاعدت وجدت أرضية مناسبة متسامحة مربوطة بها روابط أخرى جاهزة للتوسط والتدخل والتهدئة.

٦ - الدولة المثقوبة

كانت عملية بناء الدولة في الوطن العربي وما زالت بين الأصعب إذا قورنت بقرياناتها في قارات وأزمان أخرى. ولعلها أصعب من عملية بناء الدولة في أفريقيا، وإن بدا الأمر غير ذلك بسبب حال الاستقرار السياسي النسبي الذي يميز التطور السياسي للأقطار العربية. ويبدو على كل حال أن هذا الاستقرار النسبي لا يعكس حقيقة الدولة في الوطن العربي، فهذه «الدولة» قد تكون نموذجاً يندر وجود قرين له في أي بنية سياسية أخرى، وهو نموذج الدولة الأشد أو الأكثر اختراقاً من الخارج، بمعنى آخر هي نموذج للدولة ذات الثقوب المتعددة (Porous).

تكاد الثقوب في الدولة العربية تتعادل في اتساعها أو في عمقها. كلها بالغة الاتساع وكلها بالغة العمق وما يتدفق من خلالها بالغ التأثير في السياسات الداخلية لهذه «الدولة» وفي سياساتها الخارجية وبخاصة علاقاتها ببقية الاقطار العربية. وقد يبدو الاختراق من جانب النظام الدولي، وبالتحديد من جانب القوى العظمى، الاختراق الأهم باعتباره الاختراق الذي أقام الدولة حين رسم لها حدوداً وتولى الحكم فيها قبل أن يختار من أهلها من يحكمها. وفي حالات قليلة كان دوره في النشأة أقل شأنًا. وهو أيضاً الاختراق الأعظم لأنه استمر بعد قيام الدولة في أشكال مختلفة ولأسباب متنوعة. ولا

يكفي أن نقول إن التدخل مستمر في شؤون هذا القطر العربي أو ذاك، وفي علاقاته بأشقائه، إذ يجب أن نعترف بأن «هذا القطر العربي أو ذاك» لم يتوقف عن محاولة توجيه الدعوة إلى قوة عظمى أو أخرى لاختراقه بالتدخل المتقطع أو بغيره. الظاهرة في العموم ليست عربية. فمحاولات الاختراق من جانب الدول الكبرى والعظمى مستمرة منذ قرون، أو على الأقل منذ قيام نظام الدولة في القرن السابع عشر. ولكن تصبح الظاهرة بالفعل عربية إذا تتبعناها من منطلق الدعوة الصادرة من الطرف الأضعف، وهو الأقطار العربية إلى الطرف الأقوى وهو القوة الكبرى أو العظمى للاختراق. والظاهرة، من هذا المنطلق، أقدم في التاريخ. فقد ابتدعتها السلطنة العثمانية عندما لاحت علامات ضعفها، وفي رأي آخرين أن السلاطين المماليك هم أصحابها حين أقاموا تحالفات مع ممالك الفرنج خلال الحروب الصليبية وبعدها مع حكام البندقية وأراغون، ليتقوا بهذه التحالفات بعضهم على بعض. لذلك، لا غرابة على الإطلاق في الدعوة التي تلقتها دول عظمى وبخاصة الولايات المتحدة للتدخل لتحرير الكويت، ثم الدعوات اللاحقة لتثبيت الحماية الأجنبية، وبخاصة الأمريكية. ولا غرابة في الدعوة بغير طائل التي لا يمل الفلسطينيون وأقطار عربية أخرى توجيهها إلى أوروبا وروسيا للتدخل بأي دور كان في عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وبالتالي لا أجد غرابة في ممارسات التدخل الصريح أحياناً وغير المعلن في معظم الأحيان من جانب الولايات المتحدة في الشؤون العربية، أي في العلاقات العربية - العربية، وبخاصة في مراحل الاستعداد لانعقاد المؤتمرات الدورية الاستثنائية لمجلس التعاون الخليجي ومجلس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية، والتدخل بتوجيه النصح أو التهديد المستتر أو بتقديم الوعود بحوافز متنوعة قبل انعقاد لقاءات ثنائية بين الحكام العرب أو في مناسبات وإزاء قضايا بعينها.

وليست أقل أهمية بكثير الثقوب الأخرى في الأقطار العربية، خليجية كانت أو غير خليجية. أحد أهم الثقوب العامل القومي بأي معنى أو بأي مضمون تختاره. فالقومية بدءاً من أن تكون تعاطفاً وتماهياً شديدين وانتهاءً بأن تكون عقيدة أو أيديولوجيا أو انتماءً حزبياً لعبت دوراً مهماً في تعقيد مهمة بناء الدولة في الوطن العربي. إن الاهتمام الزائد عن الحد في شؤون شعب آخر، أي اعتبار هذا الاهتمام حقاً للتدخل، ليس أمراً عادياً في السياسة الدولية وفي العلاقات بين الشعوب وبين الدول. كذلك ليس أمراً عادياً أن يسمح رئيس دولة لنفسه أو لموظفيه بممارسة سياسات أو الإدلاء بتصريحات تكاد تدخل في نطاق المشاركة الفعلية في عملية اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي أو العسكري في دولة شقيقة. وقد يبدو أن القومية كعنصر اختراق للدولة في الوطن العربي تفقد أهميتها تدريجياً وبخاصة بعد أن استخدمتها [إحدى الحكومات] بشكل تجاوز معنى الاختراق، وبعد أن عبثت طاقة إعلامية هائلة لمناهضة القومية أو التقليل من الحماسة لها ومطاردة الناشطين القوميين بطرق مبتكرة ومتنوعة. وفي بعض الدول وصلت الحملة المناهضة للقومية إلى حد إثارة النعرات المحلية أو العابرة للقومية، وفي حالات معروفة حدثت هذه الإثارة في إطار من التهور واللامسؤولية، ما أدى إلى تعريض عملية بناء الدولة إلى هزات شديدة. حدث أيضاً أن لجأت قوى وأقطار عربية إلى رفض كل أشكال التعاون بين الأقطار العربية، أي بالغت في الإضرار بمصالح متعددة لسد هذا

الثقب. ولا يمكن - على وجه الدقة - تقويم نتائج هذه المحاولات وغيرها، إذ يبدو أحياناً أنها نجحت بإضعاف هذا العامل، والحجج ليست قليلة ومنها مصير إعلان دمشق ومشاريع إقامة سوق مشتركة ورفض إقامة محكمة عدل عربية وهيئة لتسوية النزاعات العربية - العربية. ولكن يبدو أحياناً أخرى أنها لم تنجح. هنا أيضاً الحجج ليست قليلة ويأتي في صدارتها رد الفعل الشعبي والجارف لوحشية الجيش الإسرائيلي في التعامل مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، والتعاطف المتجدد مع شعب العراق ضد الحصار.

على الدرجة نفسها من الاتساع والعمق، وربما أشد اتساعاً وعمقاً، يقف الاختراق بالدين، إذ لا يخفى أن الحكم في الوطن العربي ما زال يستمد شرعيته من الإسلام، كدين وثقافة. لقد نشأت الدولة ومعها قيود أبدية على حصانتها ضد الاختراق القادم باسم الإسلام. وكما كان الإسلام من أشد معوقات استكمال بناء الدولة القطرية المستقلة، فإنه كان أيضاً، وما زال، أحد أهم مصادر قوتها في الساحة الإقليمية بخاصة والدولية بعامة. فباسم الإسلام تتدخل أقطار عربية في شؤون أقطار أخرى، سواء عن طريق مؤسسات الدعوة الإسلامية

وأموالها، أو عن طريق المكانة الدينية للدولة والمؤسسات الإسلامية فيها وما يصدر عنها من فتاوى وآراء في شؤون السياسة والاقتصاد ويدخل ضمن اختصاص وسيادة أقطار أخرى. وقد تصاعد دور الدين في العلاقات بين الأقطار العربية، وبخاصة بين الأقطار العربية الخليجية والأقطار العربية غير الخليجية، مع استمرار ما

لقد برزت العولة في شكلها الجديد كأحد أهم عناصر اختراق الدولة في الوطن العربي. بل إن الدولة في الوطن العربي تلقت بالعولة الضربة القاسية وهي ما زالت لم تنضج بعد إلى حد يسمح لها بالوقوف على قدميها.

أطلق عليه بالصحة الإسلامية في آسيا بشكل عام، وبخاصة مع التدخل العربي الصريح في شؤون أفغانستان في الأعوام السابقة على انهيار الشيوعية ومع الثورة الإسلامية في إيران، والحرب العراقية - الإيرانية.

وإلى جانب هذين العنصرين العابرين للحدود في المنطقة العربية، برزت العولة في شكلها الجديد كأحد أهم عناصر اختراق الدولة في الوطن العربي، بل أننا نرى أن الدولة في الوطن العربي تلقت بالعولة الضربة القاسية وهي ما زالت لم تنضج بعد إلى حد يسمح لها بالوقوف على قدميها. ويرى آخرون أن قوى العولة لن تدع الدولة في الوطن العربي تنهوى تماماً بسبب حاجتها، أي حاجة قوى العولة، إلى نخب محلية في مواقع سلطة تخدم أهدافها. في كل الأحوال يبدو أن الاختراق الحادث من العولة للدولة في الوطن العربي ستكون له آثار بعيدة المدى. فالتسرب عبر ثقب العولة في جدار الدولة سوف يصطدم حتماً بالتسرب عبر ثقب القومية، وبالتسرب عبر ثقب الإسلام، وبالكوامن التقليدية في بناء الدولة. وليس أدل على ذلك من الصدمات الناتجة من ضغوط قوى العولة في شأن التحول نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن التطورات الناجمة عن نشأة نخبة للعولة موازية أو مكملية للنخبة السياسية الحاكمة في معظم الأقطار العربية.

٧ - جاذبية منفرة ونفور جذاب

كل ما جاء في هذه الورقة حتى الآن يحاول تأكيد وجود العديد من السمات المشتركة بين الأقطار العربية، الخليجي منها وغير الخليجي، ويؤكد على خصائص متشابهة في السلوك السياسي. إلا أنه لا السمات المشتركة ولا الخصائص المتشابهة في السلوك تمنع الخلاف. فالدين مثلاً، أقوى الوشائج والأربطة، وأشد عناصر جاذبية الأقطار العربية بعضها لبعض، تقوم أحياناً بعض مؤسساته وممارساته ومنظماته بدور المنفر ويتحول إلى مصدر خلاف عندما يتدخل طرف عربي في شؤون طرف عربي آخر بتقديم الدعم المعنوي أو المادي لتيارات دينية متطرفة أو مخربة. الأزهر كان سبباً دائماً لتكون مصر جذابة في نظر أقطار عربية أخرى وبخاصة في منطقة الخليج، بينما كانت الجماعات الإسلامية المتطرفة أو المتشددة سبباً لنفور متبادل بين مصر وأقطار عربية غير قليلة، وبخاصة في منطقة الخليج. هكذا الحال مع القومية، فالقومية عنصر جذب ونفور في آن واحد. القومية جذابة عندما تشتد الرغبة للتعبير عن غضب تجاه الأجنبي، أي غير العربي. والقومية منفرة عندما تهدد «قطرية» دولة عربية، أو استقرار نظام حكم، أو حتى عندما تهدد التحالفات الأمنية مع الأجنبي. والجدير بالذكر هنا أن السلوك السياسي الخليجي أبدع في عدد من الحالات واجه خلالها مواقف لاتخاذ خيارات بين جاذبية القومية والنفور منها. لقد كان العراق في معظم مراحل بناء الدولة الخليجية، جذاباً للأقطار الخليجية، ولعبت الروابط التاريخية والإنسانية والجغرافية دوراً أساسياً في إنماء هذه الجاذبية، على رغم انتمائه - المتعصب أو المتشدد أحياناً - للقومية. وظلت العلاقات مستندة إلى هذه الأسس حتى جاء يوم تجاوز فيه العراق الاقتراب الجغرافي باقتراب قومي يهدد استقرار، بل وجود، هذه الكيانات الخليجية أو هكذا أدركت بعض الأقطار الخليجية. بمعنى آخر القومية جذابة حين تمثل خط دفاع بعيداً نسبياً، ومنفرة حين تصبح خطأ أمامياً لتهديد الاستقرار والأمن الداخلي. ولهذا المعنى نفسه اتسمت العلاقات السورية - الخليجية بكثير من الهدوء وقليل جداً من الخلافات، فقد تعمدت القيادة البعثية الحاكمة في دمشق أن تبقى «قوميتها» كامنة و«قطرية» كلما أمكنها ذلك، أي قومية داخل حدود القطر معظم الوقت وخارج الحدود بعض الوقت ولبعض القضايا. ولعلها كانت الصياغة الأمثل من وجهة نظر الأقطار الخليجية لعلاقة بين قطر عربي يعتنق القومية ويقوده حزب قومي وأقطار «شقيقة» في مرحلة بناء قطري.

وعلى الرغم من الاعتزاز الشديد في أقطار الخليج بالقطرية في حد ذاتها وليس لمواجهة القومية، إلا أن بعض أقطار الخليج بالغ في هذا الاعتزاز إلى درجة انعكست أحياناً على السلوك السياسي لهذه الأقطار، فصارت تستحق بامتياز وصف «الدول السيادية» تمييزاً لها من الدول ذات السيادة. بمعنى آخر أصبحت السيادة عقيدة تستخدمها أقطار عربية في مواجهة أقطار عربية أخرى، وليست مجرد «قواعد قانونية» تتحصن بها الدولة في مواجهة الاختراق الخارجي ولسد الثغوب المتناثرة في جسد الدولة. ولا مبالغة في القول بأن «السيادة» أصبحت بالفعل أحد أهم مصادر الخلافات العربية، على رغم أنها في أساسها محاولة لتأكيد مبدأ القطرية. فالمغالاة في «السيادة» تؤدي إلى خلق بيئة عامرة بعدم الثقة والشكوك، وتؤدي إلى نفور متبادل نتيجة زيادة الميل للتقوقع والانغلاق القطري أو الإقليمي وتفضيل التعامل مع الأجنبي على التعامل مع

العربي. ولكن أخطر ما يمكن أن تؤدي إليه المغالاة في السيادة هو الميل للتوسع «الإقليمي» على أراضي الشقيق العربي في أسوأ الأحوال وهو ما يمكن تسميته بـ «السيادة عابرة الدول»، أو التضحية بمصالح هذا الشقيق لصالح مصالح قطرية قد تكون في واقع الأمر ضيقة للغاية. بهذا المعنى تتحول القطرية ذات الجاذبية القوية لدى أقطار الخليج أو غيرها من الأقطار العربية إلى قطرية منفرة لدى أطراف عربية أخرى خليجية وغير خليجية. والملاحظ أن هذا الاتجاه «السيادي» يتصاعد مع كل زيادة في ثقب الاختراقات التي تقوم بها - بانتظام أو بتقطع - القوى الإقليمية فوق القطرية كالقومية والدين والقوى العالمية عابرة الحدود كمؤسسات وقوى العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

ولا أدل على أهمية مزيج الجاذبية والنفور في العلاقات بين الأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية من متابعة تفاعلات النفط والمال ودورهما في التطور السياسي أو الاجتماعي الاقتصادي للنظام الإقليمي العربي خلال القرن العشرين. فقد دار جدل طويل، وما زال دائراً، حول «ذهنية

روبين هود» المتحكمة في معظم النزاعات الكامنة أو الصريحة في النظام العربي على امتداد سنوات متعددة. واللافت للنظر أنه على طول وحساسية هذا الجدل لم يحدث أن تعامل الطرفان، طرف النفط والمال وطرف

القومية جذابة عندما تشتد الرغبة للتعبير عن غضب تجاه الأجنبي، أو غير العربي. والقومية منفرة عندما تهدد «قطرية» دولة عربية.

اللانفط واللامال، كما يتعامل الأغنياء والفقراء على مستوى العالم. بمعنى آخر لم ينظر صاحب المال والنفط، في الخليج بخاصة، إلى العربي المحروم من النفط والمال، نظرتة إلى الأفريقي أو الآسيوي المحروم منهما. والعكس كان صحيحاً، إذ لم ينظر العربي المحروم من النفط والمال إلى العربي صاحب المال والنفط نظرتة إلى الأوروبي أو الأمريكي. تكاد معظم الكتابات التي تناولت العلاقات بين أصحاب النفط والمال والمحرومين منهما في الوطن العربي، تؤكد جميعها على خصوصية هذه العلاقات، أي تؤكد على «الروبينيودية»، أي على أن الثروة العربية مشاع وأن المطالبة بـ «إعادة توزيعها» ليست عملاً عدوانياً أو سياسة خاطئة، وأن المطالبين أنفسهم لا يحملون ضغينة وليسوا بالضرورة أشراً بدليل أن بينهم المتدينين أو رجال الدين والمتطرفين والمسالين الوادعين والنساء والأطفال وذوي المهن والنيات الطيبة أي على نمط جماعة روبين هود. المال الخليجي جذاب ومنفر في آن واحد، جذاب بمعنى أنه قوة لكل العرب، مثله مثل الكثافة السكانية المسلحة في قطر عربي والقوة العسكرية في قطر عربي آخر والتقدم التقني والعلمي أو الثقافي في قطر ثالث.. وهكذا. تختلف هذه النظرة عن نظرة شعب أفريقي إلى الثراء الأمريكي. فالثراء الأمريكي بالنسبة لشعوب فقيرة كثيرة ليس مصدر فخر لها. والمال الخليجي جذاب بمعنى أنه استطاع تشغيل أعداد هائلة من عمال الأقطار غير الخليجية وساعد في توسيع الطبقة الوسطى العربية. والمال الخليجي منفر بمعنى أنه مسؤول بشكل أو بآخر عن توتر العلاقات بين الأقطار العربية الخليجية والأقطار العربية غير الخليجية. ومنفر لأنه مسؤول عن تبدل مهم في القيم في عدد من المجتمعات غير

الخليجية، وعن خلق شريحة «زبائن» كانت سبباً مباشراً في خلل اجتماعي وأخلاقي وفي هياكل السلطة في عدد من الأقطار العربية.

لقد أعاد النفط والمال من ناحية وتوابعهما من ناحية، أخرى رسم خريطة توازن القوى الإقليمية، إذ أدى اعتماد بعض المجتمعات العربية على تشغيل النفط للعمالة العاطلة فيها إلى تعديل في مواقع هذه المجتمعات غير الخليجية في النظام العربي، وأثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر في توازنات القوة الداخلية في عدد من هذه المجتمعات، حين احتلت صدارة المراكز الإعلامية والبيروقراطية والحزبية قيادات من «النخبة النفطية»، أو «النخبة المتخلجنة» بحسب التعبيرات التي سادت لفترة من الزمن. وقد لعب أفراد من هذه النخبة أدواراً مهمة في المحافظة على العلاقات الرسمية الطيبة بين الأقطار الخليجية والأقطار غير الخليجية وبخاصة في أوقات الأزمات والتوتر. حدث هذا قبل أن يبدأ نفوذ هذه النخبة في الانحسار، وإن ببطء شديد، لصالح نخبة العولة، أي شريحة في الطبقة الوسطى أشد ارتباطاً بالثورة المالية والمعلوماتية وبالثقافات العالمية منها بالثقافات الإقليمية أو المحلية.

٨ - محددات في المستقبل

أما النوع الأشمل من المحددات فتلخصه ثلاث إجابات غير قاطعة حتى الآن عن ثلاثة أسئلة. الأسئلة الثلاثة هي: من سيحكم؟ ومن سيهيمن عالمياً؟ ومن سيضبط؟ السؤال الأول يسعى إلى تحديد أو تعريف مواصفات الطبقة أو النخبة السياسية التي ستصل إلى مراكز القوة والتأثير في الأقطار العربية، الخليجية وغير الخليجية على حد سواء، خلال ربع القرن القادم. نحن نتحدث هنا عن طبقة أو نخبة وليس عن فرد أو حاكم أو عن عائلة. نتحدث عن نخبة ذات ولاءات «فوق الدولة»، ومصالحها الاقتصادية أو المهنية أو السياسية معظمها قائم أو يقوم خارج الوطن الصغير، أي خارج القطر

النوع الأشمل من المحددات تلخصه ثلاث إجابات غير قاطعة حتى الآن عن ثلاثة أسئلة هي: من سيحكم؟ ومن سيهيمن عالمياً؟ ومن سيضبط؟

العربي، الخليجي وغير الخليجي. هذه النخبة تؤمن بأن مصير القطر مرتبط أشد الارتباط، وربما إلى حد الحتمية، بقوى العولة وتقنياتها وعقائدها ونظراتها إلى الأمور المحلية والدولية. تضم هذه النخبة سياسيين وبيروقراطيين وتكنوقراطيين وإعلاميين وأكاديميين، وتضم كذلك وكلاء محليين لقوى العولة الأساسية مثل الشركات المتعددة الحدود وأعضاء منتديات العولة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي وخريجي مراكز التدريب في هذه المنتديات. لاحظنا مثلاً حضور ثلاثة من قادة الخليج المؤتمر الأخير للمنتدى الاقتصادي في دافوس والحضور المكثف لقادة عرب آخرين في الأعوام السابقة. ولاحظنا كيف أن عدداً لا بأس به من القادة العرب صاروا يحيطون أنفسهم بأشخاص لهم مواصفات تختلف عن المواصفات المألوفة أو المطلوبة لشغل هذه المواقع. ونلاحظ كذلك الزيادة الكبيرة في الخليج وخارجه في الاهتمام بتطور قطاعات الاقتصاد المتصلة بالعولة.

هذه النخبة شديدة الترابط بالنخب المماثلة في الدول الأخرى، وتشكل في ما بينها

شبكات اتصال حقيقية أو خائلية. هنا تستحق أن تتفرع الإجابة عن السؤال «من يحكم» إلى موضوعات متفرقة، منها العلاقة بين نخبة العولة ودورها المتصاعد في السياسات الداخلية والخارجية للأقطار العربية من جهة، ومستقبل العلاقات بين الأقطار العربية الخليجية والأقطار العربية غير الخليجية من جهة أخرى. هذه النخبة - تقف نظرياً على الأقل - على مسافة كبيرة من السيادة ومشاكل الحدود والتوسع الإقليمي والاستقلال الثقافي المتزمت والشخصانية في السلوك السياسي الخارجي، وتقف - وكذلك نظرياً - ضد الاقتصادات النووية أو الصغيرة وضد التكامل الاقتصادي الإقليمي إن كان هدفه الانعزال عن الاقتصاد العالمي أو إن كان قيامه يمثل تهديداً لمصالح الشركات العملاقة وقوى الهيمنة الدولية. وبالتالي فإنه يجوز توقع درجة أعلى من التفاهم بين نخب العولة في الأقطار العربية، وعلاقات أقل تقلباً بسبب انحسار دور الفرد والعلاقات الشخصية بين الحكام العرب وبسبب تراجع الاهتمامات الضيقة بقضايا مثل الحدود. يجوز أيضاً وبالقدر نفسه توقع زيادة في الخلافات ناتجة من تضارب العلاقات والمصالح بين قوى العولة العالمية، وهو الأمر الذي سينعكس غالباً على وكلاء العولة ممثلين في نخب العولة المهيمنة على الحكم أو القريبة منه. والمثال البارز هو الخلافات الناشئة بين الطبقات السياسية الحاكمة في أوروبا من ناحية، والطبقة السياسية في الولايات المتحدة من ناحية أخرى حول قضايا ذات صلة وثيقة بالعولة، والخلافات الناشئة بين هذه الطبقات السياسية من ناحية، وبعض قوى العولة من ناحية أخرى.

وبالفعل توجد مدرستان للرأي حول المدى الذي ستذهب إليه العولة في التأثير في عملية صنع القرار في الدولة، سواء عربية أو غير عربية، خليجية أو غير خليجية. مدرسة تعتقد أن العولة ستؤدي إن أجلاً أو عاجلاً إلى إزالة أسباب الخلافات بين الدول تحت تأثير متغيرات متعددة، أهمها على الإطلاق انحسار دور الدولة - القومية، باعتبارها السبب الأعظم في نشوء النزاعات الدولية، ومدرسة تؤمن بأن نخبة العولة لن تؤثر إلى درجة حاسمة في قضية النزاعات الدولية. وتستند هذه المدرسة الثانية إلى التجربة التاريخية التي تؤكد أن جميع مراحل العولة انتهت أو توقفت لفترة بسبب تفاقم النزاعات بين الدول، والنموذج الذي تستخدمه هذه المدرسة هو الحرب العالمية الأولى. ويضيف أنصار هذه النظرية أسباباً أخرى أهمها أن الدولة ليست بالضرورة في الطريق إلى الانحسار في ظل العولة، وأن الطبقة السياسية أثبتت أنها قادرة دائماً على استيعاب وهضم أي تجديد في تشكيل نخب المجتمع، وستظل قادرة في ظل العولة على تطويع العولة ونخبة العولة لخدمة مصالحها وليس العكس.

مدرستان مشابهتان حاولتا الإجابة عن السؤال الثاني: من يهيمن؟ فقد حدث في الآونة الأخيرة، وما زال ينمو، تطور خطير على مستوى القمة الدولية وصنع القرار الدولي. حدث أن بعض قوى العولة، وبخاصة الشركات العملاقة، صار يطالب بحق مساو لحق الدولة الأعظم أو مجموعة الدول الكبرى في صنع القرار السياسي الدولي. ويقف وراء هذه الشركات العملاقة عدد من كبريات «خزانات التفكير» من نوع المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسات اقتصادية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات مصرفية واستشارية ذائعة الصيت والنفوذ. وقد حقق هذا التطور درجة من التقدم، الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد

مؤتمر يجمع بين ممثلي الدول وممثلي قوى العولمة للتوقيع على ما أطلقوا عليه العهد العالمي. وبموجب هذا العقد العالمي سوف تتشاور الدول مع قوى العولمة وقوى المجتمع المدني العالمي في الشؤون الدولية بحيث لا تضار مصالح أي من القوى الثلاث، وبخاصة بعد أن تأكد أن مصالح كثيرة تضاربت في الآونة الأخيرة وأخرى تناقضت إلى حدود قصوى.

هذا العهد أو الميثاق العالمي الجديد تستخدمه إحدى المدرستين دليلاً على أن تغيراً جوهرياً حدث في موازين الهيمنة والقوة الدولية، إذ اعترفت الدول العظمى، الوحيدة صاحبة الحق في اتخاذ القرار الدولي، بأن قوى أخرى، غير الدول، وصلت إلى درجة من القوة تؤهلها لحق المشاركة في اتخاذ القرار الدولي، وأن العهد العالمي ليس إلا إحدى الصياغات التي قد تضمن تنسيق العمل على مستوى اتخاذ القرار العالمي بين الدولة وقوى العولمة، وذلك بتطوير النظام الدولي ليصبح نظاماً عالمياً، يكون للدولة فيه نصيبها في اتخاذ القرار الدولي بما يتناسب مع قوتها الحقيقية مقارنة بقوة «قوى العولمة».

المدرسة الأخرى تعتقد أن العهد العالمي لا يمنح قوى العولمة أكثر من حق المشورة وإبداء الرأي، وأن القوة الحقيقية ما زالت في أيدي النظام الدولي. وقد يكون فوز الرئيس جورج بوش الابن في الانتخابات الأخيرة دليلاً على أن «الدولة» الأعظم قررت أن تحسم معركتها مع قوى العولمة، بعد أن تأكد لها أن قوى العولمة تزحف نحو مواقع الهيمنة ليس فقط داخلها أي داخل الدولة الأعظم، بل منها نحو مواقع الهيمنة في النظام الدولي. لقد أصبح في حكم المؤكد أن مصالح لقوى العولمة هددت أكثر من مرة مصالح الدولة الأعظم، وأن مصالح الدولة الأعظم صارت أحياناً مصالح شركات عظمى بسبب اختلاف القيم أو لأسباب أخرى.

في الحالتين، أتصور أن العلاقات بين الدول عموماً سوف تتأثر بهذا التحول الحادث على قمة النظام الدولي، أو على قمة النظام العالمي. وكنت أتصور أن الشرق الأوسط حيث تجتمع أو تتنافر مصالح الدول العظمى مع مصالح الشركات سيتأثر أكثر من غيره. ولكن يبدو أن الشرق الأوسط قد يكون استثناء - وإن محدود الوقت - حيث تتلاقى فيه - حتى الآن - مصالح بعض قوى العولمة مع مصالح الدول الكبرى، وفي الوقت نفسه تتناقض فيه مصالح قوى أخرى مثل المجتمع المدني العالمي ومنظومة القيم الجديدة، مع مصالح حكومات في المنطقة ومصالح دول عظمى ومع المجتمعات المدنية المحلية وحاملي مشاعر الأصالة والتراث. ويبدو أن مستقبل العلاقات بين الأقطار الخليجية العربية والأقطار العربية غير الخليجية سوف يتوقف مثل غيره من «مستقبلات» العلاقات الإقليمية على موقع كل دولة على حدة في السباق أو على التعاون بين قوى العولمة والقوى الدولية العظمى.

يبقى بين ما هو مخبأ لنا في المستقبل قضية من سيتولى مهمة ضبط السلوك والحفاظة على القيم وتطويرها وخلق قيم جديدة. وللقضية أبعاد كثيرة وجوانب متعددة، لأنها تتعلق، أولاً وقبل كل شيء، بردود الفعل للصدمات الثقافية الحضارية التي يتعرض لها كل مجتمع، ونسبة متزايدة باستمرار من سكان هذا العالم، نتيجة الخطوات المتسارعة للعولمة. ففي كل مرحلة تاريخية تصدت مؤسسات بعينها لأي هجمة من

الخارج، أو من قوى داخلية في المجتمع، توقعت هذه المؤسسات أنها قد تؤدي منظومة القيم السائدة. وسوف نختار هنا مؤسستين فقط أو مدرستين من مدارس التصدي. وهما الدين والدولة. ولا يخفى أنه منذ قيام مؤسسة الدولة القومية صارت المؤسسات تعملان معاً في تضاد وخلافات أحياناً وفي تعاون واستخدام متبادل في أحيان أخرى، حتى انهما عندما انفصلتا في ظل ازدهار فكرة الدولة المدنية العلمانية، كان كل من المؤسستين مطمئناً إلى أنه في حالة عجزه عن التصدي لأي هزة تتعرض لها منظومة القيم في المجتمع فإن الآخر سيتولى هذه المهمة الأمانة، وإن عجز هو الآخر أيضاً فسيعود الاثنان إلى الالتحام مرة أخرى. وقد دخلت العلاقة بين الدول المدنية والدين خلال السنوات الأخيرة مرحلة جديدة بسبب سرعة التحولات المجتمعية والتقنية وضخامتها. ويهمننا بشكل خاص ما أصاب الدولة المدنية من ضعف نسبي نتيجة ضغوط قوى العولمة، أدى إلى استسلامها في بعض الحالات وبخاصة حين قدمت تنازلات هائلة في السيادة والتشريع واحتكار الهيمنة الثقافية - الحضارية على مواطنيها، وهو الأمر الذي يفسر جانباً من جوانب الصحو الدينية.

إن التطور اللافت للنظر في العلاقة بين الدولة والقيم هو هذا العجز المتنامي في قدرة الدولة المدنية عن تقديم إجابات شافية عن أسئلة تتعلق بالقيم. ففي الولايات المتحدة، كما في غرب أوروبا وروسيا والهند وإندونيسيا والوطن العربي، لم تفلح الدولة المدنية في التصدي بالمنع لقيم جديدة وافدة مع الابتكارات التقنية والمدنية، ولم تفلح في تقديم ما يطمئن الفرد العادي على مستقبل وسلامة منظومة انتمائه وهوياته وقيمه، ولم تجد ما تقوله في شرح القيم الجديدة أو تبريرها أمام هذا العجز من جانب الدولة المدنية، بالإضافة إلى الإدراك المتزايد بأن هذه الدولة صارت بالفعل مؤسسة ضعيفة. حدث تطوران على قدر كبير من الأهمية. فمن ناحية عاد الفرد العادي إلى الدين والمؤسسة الدينية يبحث فيهما عن إجابات وحلول لمشاكل تسببت بها الصدمات الناتجة من العولمة الثقافية والتقدم التقني. ومن ناحية أخرى - وفي الوقت نفسه تقريباً - لجأت الدولة ذاتها إلى الدين والمؤسسة الدينية تحفيزاً لهما على تقديم إجابات تستخدمها الدولة أو تصل مباشرة إلى الناس من دون المرور عبر الدولة. فنشبت الفوضى.

لذلك، ولأسباب أخرى، انتعشت منظومة القيم الدينية. حدث انتعاش ولكن في أشكال متباينة وبدرجات متفاوتة. فقد انتعش الجانب النهضوي والتحديثي في حالات، ولكن في حالات أخرى انتعش - وبدرجة أكبر أحياناً - جانب الخرافات والتعصب واتجاهات الانعزال والتكفير وغيرها. ومع كل عجز من جانب المؤسسات المدنية أو العلمانية عن تقديم إجابات أو حلول مرضية لأفراد يزدادون ارتباكاً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، كانت المؤسسات الدينية تزداد قوة وتزيد إحكام قبضتها على منظومة القيم، وفي الوقت نفسه كانت الجماعات المتطرفة تزداد عدداً ونفوذاً وتزيد من قوة اختراقها المجتمع بقيم لا تتناسب مع التحولات المجتمعية والدولية أو تتناقض معها. وهكذا انفجرت في كل مكان تقريباً الأقليات والطوائف والانتماءات الأولية في ثورات أو حركات تمرد لأنها لم تعد مطمئنة إلى قدرة الدولة المدنية على حمايتها ولأنها لم تجد لدى المؤسسة الدينية حلولاً لازماتها.

إن أي ضعف جديد يصيب «الدولة» في الوطن العربي سوف يؤثر سلباً أو إيجاباً في هياكل وممارسات الدولة ومن بينها السياسة الخارجية، أي العلاقات مع الدول الأخرى. لقد أدى عجز الدولة في الولايات المتحدة عن تقديم إجابات «أخلاقية» في مسائل شتى إلى صحوة سياسية بين كل مؤسسات المجتمع الديني الأمريكي، ما أثر بشكل مباشر في نتائج الانتخابات الأمريكية الأخيرة وسوف ينعكس بالضرورة على سياسات الولايات المتحدة الخارجية. كذلك فإنه إذا استمر فشل المؤسسات المدنية في الأقطار العربية في التصدي لصدمات العولة والتحول الاجتماعي والدولية واستمر معه فشل المؤسسات الدينية في تطوير منظومة القيم، فالمتوقع، أو المنطقي، تدهور في الاستقرار السياسي والاجتماعي سينعكس في الغالب على منظومة العلاقات العربية - العربية. ولدينا في السنوات الأخيرة نماذج، يأتي في مقدمها العزلة شبه الكاملة التي فرضها النظام العربي على الجزائر عندما تدهور الاستقرار وفشلت المؤسسات المدنية والدينية فيها في تقديم حلول للمجتمع. ولدينا أيضاً نموذج السودان، وبدايات نماذج أخرى.

٩ - عرب المستقبل

خلصت منذ فترة قصيرة في دراسة عن وضع الدراسات المستقبلية في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى عدة نتائج، خلاصتها في التالي:

أولاً: هناك خلط واضح ومتزايد في ما يطلق عليه الدراسات المستقبلية بين دراسات تدخل في نطاق البحث في المستقبل ودراسات تدخل تحت عنوان «هندسة المستقبل». وقد اشتغلت مراكز واشتغل باحثون متعددون في الوطن العربي على مشروعات مسماة دراسات مستقبلية بينما كانت في حقيقتها دراسات تشترك في صنع مستقبل معين. يدخل في هذه الأخيرة الدراسات التي يشتغل عليها صندوق النقد والمصرف الدولي وغيرها من مؤسسات العولة، والدراسات التي يكلفون جهات أخرى للقيام بها.

ثانياً: إن الدراسات المستقبلية، أي الساعية لوضع مشاهد متخيلة لاستطلاع المستقبل، لم تقدم رؤى أو مشاهد شافية وافية أو مقنعة أو قابلة للتصديق. وجاءت أزمة السقوط المدوي لاقتصاد آسيا بعد أواسط التسعينيات لتؤكد فشل الدراسات المستقبلية التي تكلفت أموالاً طائلة.

ثالثاً: على الرغم من الفشل الذي منيت به علوم المستقبل، إلا أن اجتهادات أسفر عنها بعض هذه الدراسات كانت مفيدة من حيث إنها أثارت أسئلة لم تكن مطروحة، أي أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات لم تكن في أهمية ما أثارتها من أسئلة عن الحاضر والمستقبل معاً. ويلاحظ أن أكثر هذه الاتجاهات تعلقت بقضايا شديدة العمومية، وهكذا كانت «الأسئلة العظمى» التي أثارتها هذه الاجتهادات، وما زالت مثارة.

رابعاً: هناك صلة مباشرة بين استقلال الإرادة والدراسة المستقبلية. فإذا كانت الدولة محل الدراسة مخترقة أو منزوعة الإرادة السياسية، ستكون الدراسة المستقبلية بمثابة هدر المال والجهد، إلا إذا كان الممول هو الجهة المهيمنة سواء كانت إحدى قوى العولة أو دولة كبرى. وعندئذ تخضع الدراسة لعنوان الهندسة المستقبلية.

خامساً: إن الحديث عن المستقبل، بقدر ما فيه من مجازفة ومشقة، يبقى ذا قيمة كبيرة من حيث أنه يوفر فرصة لـ «التريض الذهني» حتى إن استعصى عليه تقديم إجابات شافية وواقية عن أسئلة تشغل بال الشعوب.

على ضوء هذا الفهم للدراسات المستقبلية ومشكلاته الراهنة، وتفادياً للوقوع في هاوية التعميمات أو التخيلات، أتمنى أن تكون هذه الورقة قد مهدت لفتح آفاق جديدة لمزيد من التأمل في مستقبل العلاقات الخليجية - العربية. قدمت في هذه الورقة حشداً للمتغيرات الأهم - من وجهة نظري - والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة وشكل العلاقات العربية - العربية، وبخاصة ما يتعلق فيها بأقطار الخليج. وما زالت المتغيرات الفعلية أكثر عدداً، وتحتاج إلى فريق عمل متكامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً إذا احتاج الأمر لدراسة أكثر شمولاً. هذه المتغيرات، على وفرتها تبقى غير كافية. فهي لن تفعل أكثر من شرح الحاضر، أو الحادث في الواقع، وربما في الماضي. ولكنها لا تفيد وحدها في «تصور» المستقبل المتوسط المدى. ولذلك تقدمت في هذه الورقة بمحددات المستقبل باعتبارها الإطار الذي سيتم في داخله تشغيل المتغيرات وخطها وقراءة التفاعلات الناتجة من هذا التشغيل والاختلاط. هذا الإطار ليس من صنع الخيال، فكل جانب من جوانبه، أو بمعنى أصح كل سؤال من أسئلته الثلاثة، يبدأ من نقطة في الحاضر أو من مجموعة قضايا مثارة فعلاً، ويتجه نحو المستقبل. نحن، مثلاً، نعيش مرحلة وفي منطقة يحدث فيهما أن عدداً كبيراً من الحكام يتغير لصالح جيل أصغر سناً، ولكن يحدث في الوقت نفسه ونرى بوضوح، أن أفراداً أو جماعات متصلة بقوى العولمة أو متفاعلة معها أو مختلطة بها عضوياً أو تنوب عنها، صار لها من النفوذ ما يستدعي التوقف عندها باعتبارها ظاهرة متصلة بموجة ما زالت صاعدة في العالم، وهي موجة العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية. بالمنطق نفسه - وعلى الأسس نفسها - اخترت المحورين الثاني والثالث، أي من سيهيمن على عملية صنع القرار الدولي، ومن سيضبط الفوضى الناجمة عن صدام القيم والثقافات والحضارات داخل المجتمع الواحد، وعلى مستوى العالم بأسره.

في ظل تنامي العولمة وتصاعد نفوذ نخبتها المحلية في البلدان العربية، هل نتوقع اتساعاً أو انكماشاً في الفروق والفجوات التي تفصل الجماعات والفئات والطوائف داخل الأقطار العربية؟ ثم هل نتوقع تباعداً أو تقارباً بين الأقطار العربية التي يتولى الحكم فيها جيل جديد تدعمه قوى وأيديولوجيا ونخبة العولمة؟ وإذا افترضنا انكساراً في مسيرة العولمة، كالانكسار الذي أصاب أقطاراً عربية كثيرة في مسيرة التحديث، هل نتوقع بروز نخبة بديلة لنخبة العولمة؟

في ظل تنامي هذه النخبة، أي نخبة العولمة وزيادة نفوذها في عدد من البلدان العربية، هل تتقارب سياسات هذه البلدان؟ وإلى أي حد ستتأثر سياسات هذا القطر تجاه الأقطار التي لم تصل فيها إلى مراكز النفوذ نخب العولمة، أو الأقطار التي استمر فيها التيار المناوئ للعولمة قوياً، وكذلك تيارات الثقافة التقليدية؟ من ناحية أخرى، كيف ستتأثر سياسات الدول تجاه بعضها البعض إذا استمرت «الدولة» تضعف لصالح قوى أو قوانين أو تحولات خارجية.. أو داخلية؟ أو إذا تفاوتت درجات استسلام الدول محل الدراسة المستقبلية لقوى وتيارات العولمة؟

في ظل زيادة هيمنة قوى العولمة على صنع القرار السياسي والاقتصادي الدولي، في أي اتجاه ستتأثر السياسات الخارجية للأقطار العربية، وبخاصة الأقطار الخليجية الأشد ارتباطاً بقوى العولمة الاقتصادية؟ هل ترضى الأقطار العربية - خليجية وغير خليجية - «بعولمة» مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، أي القبول بانضمام «قوى النفوذ» وكلاء العولمة ونخبها في الوطن العربي إلى مراكز صنع القرار السياسي العربي مثل قمة المجلس وقمة الجامعة أو مجلسي الوزراء؟

في حال استمر التطور الراهن، بضغط خارجي أو من دون ضغط خارجي، هل ستتأثر السياسات الخارجية العربية من تصاعد تمثيل المرأة في الأقطار العربية؟ هل تتقارب الأقطار العربية وسياساتها نتيجة اللقاءات المتزايدة للزوجات والسيدات في العائلات الحاكمة، ونتيجة مشاركتهن المتزايدة في المؤتمرات الدولية؟

في حال استمر عجز الدولة عن تقديم إجابات عن أسئلة جديدة، وعن التصدي لعواقب التحولات في القيم، والتهديدات التي تتعرض لها منظومة القيم المحلية، هل سيستمر يتصاعد أو يتزايد تدخل علماء الفتوى في كل صغيرة وكبيرة بإيعاز من الدول أو خارجاً عن إرادتها، بما يعنيه هذا التدخل من بروز قوة جديدة عابرة الحدود في الوطن العربي تمثلها شخصيات

دينية بأسمائها أو بمكانتها، أم ستنشط المؤسسات الدينية الكبرى في مجال الرقابة والتدخل في المسائل المتعلقة بالكتابة والنشر وحرية التعبير شعوراً منها بعجز الدولة بسبب ضغوط قوى العولمة السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية؟ هل ستتوحد جهود الأقطار العربية، وبخاصة الخليجية مع غير الخليجية، في اتجاه ما يسمى

ستبقى العلاقات السياسية بين البلدان العربية رهينة لعبة شد الحبل بين قديم لا يريد أن يغادر وجديد عاجز عن الاقتحام، وبين قوى متميزة وقوى متمايضة، وبين نخب برزوماتية ونخب عولمة ونخب تقليدية، وبين تقاليد العائلة وقوانين توازن القوى والمصالح، وبين قوى الاختراق وقوى التصدي... كل هذا في إطار نظام إقليمي مثقوب ونظام "دولة" أيضاً مثقوب.

بخطر الغزو الثقافي، كما توحدت في السنوات الأخيرة في اتجاه مقاومة «الإرهاب» والأنشطة المتعلقة بالأمن الداخلي؟ وهل يكون النجاح في التنسيق في نواحي الأمن الداخلي سابقة تشجع على التنسيق في نواحي الأمن الإقليمي أو العلاقات مع قوى العولمة؟

عشرات من الأسئلة تنتظر اجتهادات تحاول تقديم إجابات عنها. ولن توجد إجابة واحدة، ولا إجابة قاطعة ناهية.. وستبقى العلاقات السياسية بين البلدان العربية رهينة لعبة شد الحبل بين قديم لا يريد أن يغادر وجديد عاجز عن الاقتحام، وبين قوى متميزة وقوى متمايضة، وبين نخب برزوماتية ونخب عولمة ونخب تقليدية، وبين تقاليد العائلة وقوانين توازن القوى والمصالح، وبين قوى الاختراق وقوى التصدي وكلها عنيفة، وبين روابط تزداد قوة وأربطة تزداد رخاوة، وبين عناصر نفور مستنفرة وعناصر جذب أيضاً مستنفرة، كل هذا في إطار نظام إقليمي مثقوب ونظام «دولة» أيضاً مثقوب □